طهران: خسائر الاميركان فادحة.. ودولة القانون: أرقامها لاتهمنا

■ العراقيـة: إيـران أمـام اختبـار لحسـن النوايـا تجاهنـا.. وإحصائيتهـا دقيقـة

شكك قائد عسكري إيراني رفيع المستوى بالإحصائيات التي تقدمها وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" عن خسائر واشنطن في العراق، مؤكدا امتلاكه المعلومات الكاملة عنها، في ما قلل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي من أهمية ما ذهب إليه القائد الإيراني، واعتبرها تصريحات شخصية، مشددا على ان جميع محاولات طهران في التدخل بالشأن العراقي فشلت بعد معرفتها حجم العراق وتأثيره الإقليمي والدولي.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

تأتي تصريحات الجانب الايراني قبل ايام قليلة من انسحاب القوات الاميركية من العراق، الأمر الذي تتخوف منه بعض أطراف العملية السياسية وتعتقد أن الساحة العراقية ستكون عرضة لتدخل دول الجوار وعلى رأسها القائمة العراقية التي قرأت في حديث الضابط الإيراني إقرارا منه بدعم طهران المجاميع المسلحة في العراق.

وتقول وزارة الدفاع الاميركية ان عدد قتلاها في العراق على مدى السنوات التسع الماضية لم يتجاوز الـ ٥ آلاف قتيل و١١ ألف جريح، غير ان مساعد رئيس هيئة الأركان العامة للشؤون الثقافية والإعلام الدفاعي الإيراني العميد مسعود جزائري قدر حجم الخسائر البشرية للجيش الأمريكي في العراق بخمسين ألف جندي على الأقل.

وقال العميد جزائري في تصريح نقلته وكالة الأنباء الإيرانية، إرنا، إن الأمريكيين يخفون دائماً الأرقام الحقيقية لخسائرهم البشرية التي لحقت بجنودهم في العراق عن الرأي العام الأمريكي والعالمي.

وأضاف أن عدد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية المنتشرة في العراق يقدر بـ٥٠ ألف جندي على الأقل حسب الأرقام والمعلومات المتاحة، وأن الأرقام الحقيقية قد تكون أكثر من ذلك بكثير، كما أن حجم الخسائر المادية التي مني بها الجيش الأمريكي في العراق كانت هائلة حيث تقدر تكلفة الحرب هناك بألف مليار دولار، بيد أن بعض المصادر تقدرها بأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار.

وأشار إلى أن أكثر من ألفي جندي أمريكي على الأقل انتحروا أثناء وجود الجيش الأمريكي في العراق، حسب الأرقام الرسمية الأمريكية، بالإضافة إلى المشاكل النفسية التي يعانيها الجنود الأمريكيون خاصة المجندات، وإن حجم الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها القوات الأمريكية هناك جعلت الشعب العراقي يطالب برحيلهم من البلاد.

وأثارت تقديرات طهران للخسائر الأميركية في العراق ردود فعل متباينة بين الكتل السياسية، الا ان الجميع اعتبرها تدخلا في الشأن العراقي بالرغم من اختلافها على مدى دقتها.

النائب عن ائتلاف دولة القانون سلمان الموسوي قال "ان الانسحاب الأميركي سيكون خلال الايام المقبلة ولن يخلف فراغا لان القوات الأمنية قادرة على ملء الفراغ ونرفض تدخل اي جهة كانت حتى ان كانت ايران ونطلب منها احترام السيادة العراقية".

اما في ما يخص القتلى الاميركان شكك الموسوي بالإحصائيات الايرانية وقال في تصريح لـ(المدى)، امس "ان واشنطن بينت هذا الامر من خلال الاحصائيات التي اصدرها البنتاغون" مبينا "أن دول الجوار جميعها كانت تأمل بالدخول الى الساحة العراقية سياسيا كان ام عسكريا ولكن صدمت بأسلوب العراق في التعامل معها والذي اعتمد على المصالح المشتركة والاحترام المشترك وعدم التدخل في الشأن الداخلي".

واستبعد الموسوي "ان تتدخل طهران في الشأن العراقي بعد اليوم فقد تيقنت ان بغداد تبني علاقات متوازنة مع الجميع، وبعسكه فسيكون لها رأي آخر بعد ان استعادت مكانتها العربية والإقليمية ومن الممكن الإفادة من المبادرة التي سبق ان طرحها رئيس البرلمان اسامة النجيفي بجمع رؤساء برلمانات دول الجوار في العراق على طاولة لإيجاد حلول للقضايا العالقة".

الموسوي ذهب الى ابعد من ذلك بالقول "امامنا استحقاقات سياسية سنخوضها في المرحلة المقبلة يجب التركيز فيها من قبل الحكومة لاسيما اتفاقية التعاون الإستراتيجية مع الولايات المتحدة التي سيتابعها رئيس الوزراء نوري المالكي في زيارته الى الولايات المتحدة اليوم".

وقلل النائب عن دولة القانون من أهمية تصريحات جزائري موضحا "لكل الحق بقول ما يشاء، ونحن لا نستطيع إسكات الجميع لأنها لا تمس العراق من قريب أو بعيد"، موضحا "إذا كان الحديث عن دعم طهران لحركات المقاومة، فليس للجماعات المسلحة دور كبير في إخراج القوات الأميركية من العراق لان الدور الأكبر كان للمفاوض العراقي"، مستدلا بأن "خروج الاميركان من البلاد كان وفق الاتفاقية الأمنية والتي تعد الأفضل في تاريخ العلاقات الدبلوماسية، اذ لم تخرج قوات محتلة من اي بقعة في الأرض بناء على رغبتها".

من جانبها النائبة عن ائتلاف العراقية وحدة الجميلي أفادت بأن"القائد الإيراني يسعى لإيصال رسائل بان طهران لها الدور الرئيسي في انسحاب القوات الاميركية في العراق من خلال دعمها فصائل المقاومة"، وتابعت "هذه التصريحات بررت مخاوف العراقية من التدخل الإيراني بعد الانسحاب الأميركي لان الفراغ الذي سيخلفه ستعمل بعض دول الجوار وعلى رأسها طهران على ملئه سواء بالاسناد السياسي او العسكري".

وتابعت "أن الجانب الإيراني دائما ما يتحدث عن الشأن العراقي على انه خاص به وكأن بغداد تابعة له وهو ما ترفضه اغلب الكتل السياسية الممثلة في الحكومة".

وشددت الجميلي على ان "الاحصائيات شأن داخلي وليس لدول الجوار البت فيها"، غير انها رجحت "صحة الاحصائيات الايرانية لما لها من قوة على الساحة العراقية سياسيا و عسكريا"، معتبرة ان طهران "اعترفت ضمنا بدعمها المليشيات والمجاميع المسلحة المناهضة للوجود الاميركي في العراق".

وعلى العكس مما قاله النائب عن ائتلاف دولة القانون فإن الفضل الأكبر في خروج الاميركان وعلى ما تقوله الجميلي يعود الى الفصائل المسلحة التي قاومت الاميركان بجميع توجهاتها، مستدركة بالقول "كان للسياسي دور كذلك في اخراج القوات الاميركية لكن الاخيرة قدمت خسائر كبيرة نتيجة استهدافها من المجاميع المسلحة". واقرت الجميلي بأن "لا ضير في تدخل بعض الدول من اجل اخراج القوات الاميركية من البلاد وان كانت ايران، على ان ينتهي دور المجاميع المسلحة بعد الانسحاب وهذه الفترة تعد اختبارا للجانب الايراني ليبين حسن نواياه من دعمه بعض الفصائل فلا مبرر له بعد نهاية العام الحالي لان جميع القطاعات العسكرية الاميركية ستكون خارج العراق".

كتابة على الحيطان

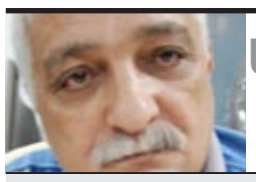

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

وساطة المالكي.. والأزمة العراقية

كم يشعر المواطن العراقي بالفخر عندما يجد أن لديه حكومة تلعب دورا ايجابيا في محيطها القريب والبعيد وفي مجمل التحولات العالمية وأزماتها ، لان هذا يؤشرالى اننا قد تعافينا تماما وان محيطنا يتقبل لنا دورا يساعد على حل أو المساهمة في حل المشكلات الداخلية والخارجية لدول شقيقة أو صديقة أو في المحافل الدولية .

أعتقد شخصيا ان وساطة المالكي فيما يتعلق بالازمة السورية، وساطة مبنية اساسا على خلفيات لاتساعدها على النهوض باهدافها المعلنة من قبل الطرفين النظام السوري والمعارضة الحقيقية له وليس صنيعته ، للاسباب التالية :

أولا : في ما يتعلق بالمعارضة السورية فهي مازالت حتى اللحظة منزعجة جدا من الموقف الرسمي العراقي في محفل الجامعة العربية بخصوص تجميد عضوية سوريا والمقاطعة الاقتصادية.

ثانيا : مازالت هذه المعارضة تواصل اتهامها الحكومة العراقية بمساعدة النظام السوري أو غض النظرعن مساعدات تقدم له من أطراف عراقية ، رغم ان الجانب العراقي الرسمي قد نفى ذلك رسميا ،وكذلك نفي تلك الاطراف تقديم اي مساعدة للنظام السوري. لن ندخل في التفاصيل المعقدة للموقف العراقي الرسمي وتعقيداته المحلية والاقليمية معا ، لكننا نسأل :

هل ان السيد المالكي استطاع ان يحل خلافاته مع حلفائه ومعارضيه معا ليتجه بجهود مشكورة لحل الازمة السورية ؟هل استطاع حتى اللحظة ان يقدم مبادرة حقيقية لحل العقد التي اعترضت وتعترض العملية السياسية في البلاد والتي منعت ليس فقط تقدمها خطوة الى الامام ، وانما تراجعها خطوات الى الوراء ؟

حلفاء المالكي الاقوياء يتهمونه بالتفرد والاتجاه نحو حكم الحزب الواحد ، وهذا ما صرح به السيد مقتدى الصدر في اطار انتقاداته المستمرة لاداء حكومة المالكي ، السيد عمار الحكيم مازال حتى اللحظة يطالب بطاولة مستديرة لمناقشة الأزمة العراقية ، ويشكو باستمرار عدم وجود مشاركة حقيقية في السلطة واتخاذ القرار ، والحليفان ضمن التحالف الوطني الذي صوّت للمالكي رئيسا للوزراء ، والسيدان الحكيم والصدر قوى اساسية في هذا التحالف . وفيما يتعلق بعلاقته مع العراقية فما زالت السجالات والتجاذبات معها ،ممثلة بشخص اياد علاوي، تستحوذ على المساحة الأكبر من المشهد السياسي العراقي ، بل ان هذه التجاذبات بين العراقية ودولة القانون الحاكمة عطلت الى حد كبير الكثير من مشاريع التسوية السياسية مثل اتفاقية أربيل التي رعاها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ومبادرات رئيس الجمهورية جلال طالباني في لقاءات القمة بين رؤوساء الكتل الكبيرة . الكرد من جانبهم، وهم شركاء تقليديون له، لديهم الكثير من المآخذ على قيادة المالكي للحكومة ودوره في عدم الألتزام بالتعهدات التي منحها لهم في فترات التفاوض على تشكيل الحكومة ووعود اتفاقية أربيل !!

لاندري صراحة كيف يستطيع السيد المالكي ان يكون طرفا في حل ازمة من طراز الازمة السورية وتعقيداتها المحلية والاقليمية وهو الذي لم يستطع حتى الآن حل مشكلة صغيرة ومهمة في البلاد متمثلة في اختيار الوزراء الامنيين لحكومته العتيدة، الدفاع والداخلية والامن الوطني . نتمنى لوساطة المالكي ان تنجح منفردة أو في اطار مبادرة الجامعة العربية ، لكن ما نخشاه هو أن السيد المالكي قد ورط نفسه في مهمة ، لو فشلت ، فان آثارها السلبية ستقلل كثيرا من وزن العراق القادم في محيطه العربي والاقليمي.

اعلام

◆ السامرائي: يجب إدراك أهمية مفوضية الانتخابات

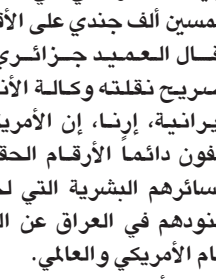

أكد النائب عن تحالف الوسط مطشر السامرائي أن العراقيين جميعاً يدركون اليوم حجم الأهمية البالغة لمفوضية الانتخابات.

وقال السامرائي إنه خلال التجارب الانتخابية الماضية أثير الكثير من الطعون على عمل المفوضية مما رسخ قناعة بعدم حياديتها أو على الأقل وجود عناصر داخلها تعمل لصالح طرف معين ، مما يستلزم إعادة تأسيسها من جديد على أسس صارمة من الشفافية والمهنية غير القابلة للتشكيك.

◆العبيدي: الصدر يدعو لميثاق شرف بين السياسيين

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر القوى والأطراف السياسية الى توقيع ميثاق شرف " وطني " بعد الانسحاب الأمريكي . وقال المتحدث الرسمي باسم التيار الصدري صلاح العبيدي "ان الصدر يدعو الأطراف العراقية السياسية والاجتماعية والعلمائية والعشائرية للتوقيع على ميثاق شرف وطني يكون الصفحة الجديدة لعراق ما بعد خروج القوات الأميركية من البلاد ويدعو إلى الحوار والسلم والتوافق لبناء العراق الجديد".

◆ عاشور: الفساد ينخر جسد الحكومة

قال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور ان" الفساد الإداري أصبح مؤشرا خطيرا ينخر جسد الحكومة العراقية ".وأضاف عاشور ان" الفساد المالي يمكن تعويضه لكن الفساد الإداري يبقى مع مرور الأيام في تزايد مستمر". واوضح ان" الدولة اذا بنيت على اساس الفساد الاداري ستكون دولة فاشلة". يذكر أن العراق مازال يحتل مرتبة متأخرة في التصنيف بين الدول الأكثر فسادا في العالم.

هل تندلع الحرب ثانية بين العراق و الكويت؟

شكاوى صدام ضد الكويت ؟ في حينها وقع العراق اتفاق وقف اطلاق النار في حرب الثماني سنوات مع ايران ، و كان العراق مفلسا و مدينا بما قيمته ٨٠ مليار دولار للسعودية و الكويت التي تضغط اليوم على بغداد لغرض دفعها مع الفوائد . من جانبه ضغط العراق على البلدين من اجل الغاء تلك الديون، الا انهما رفضا ذلك. كما اتهم العراق ايضا الكويت بزيادة حصتها من النفط في الاوبك مما تسبب في هبوط اسعار النفط و بالتالي الاضرار اكثر بالاقتصاد العراقي . بالاضافة لذلك، احتجت بغداد مرارا من دون جدوى على ما اسمته بالحرب الاقتصادية التي تشنها الكويت من خلال الحفر المائل في المناطق الحدودية المتنازع عليها و التي وصلت الى حقل الرميلة العراقي. رغم اسقاط نظام صدام في آذار ٢٠٠٣ ، فقد بدأت الكويت في بداية عام ٢٠٠٥ ببناء حاجز معدني بطول ١٢٥ ميلا على طول حدودها البرية مع العراق، لكن مع الادارة الجديدة في بغداد و بعد محادثات مع وكيل وزارة الخارجية العراقية محمد الحاج، قال وكيل وزارة الخارجية الكويتي خالد الجارالله " لقد وقعنا صفقة..

بعدها ستتمكن الكويت من اكمال بناء الحاجز الامني و لا شيء يدعو الى دفع "تعويض للمزارعين العراقيين " في المناطق الحدودية، و ان المبلغ المطلوب "تم ايداعه لدى الامم المتحدة".

واضاف الحاج "لقد انجزنا المتطلبات العملية لرسم الحدود " بناء على قرار مجلس الامن ٨٣٣ . بعد خمس سنوات لم يحصل الا القليل، بل ان العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين البلدين اصبحت اكثر جمودا. اعادت الكويت فتح سفارتها في العراق عام ٢٠٠٨ بعد ١٩ عاما من فسخ العلاقات الدبلوماسية ، بينما اعيد افتتاح القنصلية العراقية في الكويت العام الماضي فقط . السكان المحليون في البصرة لديهم رأي مختلف تماما بخصوص قرار مجلس الامن ٨٣٣ ، حيث يرون انه ادى الى نقل الكثير من الاراضي العراقية ، التي تحوي آبار النفط و مزارع الطماطم ، الى الجانب الكويتي بالاضافة الى تأسيس منطقة حياد واسعة بين البلدين لصالح امارة الكويت . علق مسؤول عراقي كبير في منطقة صفوان الحدودية الذي صودرت ارضه بعد تأشير الحدود، قائلا ان السكان المحليين يرون ان " تاشير الحدود غير عادل و ان حكومتهم مترددة في وضع حد لهذا الظلم ". بعد عقدين يشتكي السكان المحليون من ان الكويت " تسرق " النفط العراقي في مناطق الحدود باستخدام تقنيات حفر موجهة . و يقول مسؤولون في حكومة البصرة المحلية ان لديهم الدليل على قيام الكويت بالسرقة و انهم ارسلوه الى بغداد .

تصعيدا للتوتر، فقد نفى السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن مؤخرا هذه الادعاءات و اتهم الشركات العراقية باستخراج النفط من الاحتياطي الكويتي . اما بالنسبة لفريد خالد ، رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة البصرة ، فان المسألة بسيطة حيث قال " لم تقم الحكومة العراقية باي نشاط نفطي على الحدود العراقية – الكويتية – الايرانية منذ سنوات و لهذا السبب فان الاحتياطي النفطي مفتوح امام النهب ".لذلك، و كما هي الحال عقب عملية عاصفة الصحراء ، فان الكويت لديها النقد لإسناد الحكومة الاميركية ، مما يرجح كفتها ، بالاضافة الى انه من المقرر نشر بعض القوات الاميركية في الكويت بعد مغادرتها العراق بخصوص مستقبل العراق النفطي ، فان لدى العراق ايضا عشرة حقول نفط مشتركة على حدودها الشرقية مع ايران ، تنتظر اكمال عملية تأشير الحدود قبل البدء باستخراج النفط منها .

■ ترجمة المدى

في الوقت الذي ينعم فيه البلدان بالسلام، فان الكثير من القضايا الحدودية التي ادت من قبل الى عقود من الصراع مازالت من دون حلول و التي لا تستطيع المودة الدبلوماسية تثبيتها على الورق . في عام ١٩٩٩ ساعد قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ في ترسيم الحدود السابقة بشكل دقيق بين العراق و الكويت بعد الغزو الذي قام به صدام حسين على الكويت في آب ١٩٩٠ ، بعد اخراج القوات العراقية من الكويت من قبل ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة خلال عملية عاصفة الصحراء التي بدأت في شباط ١٩٩١ . تلك العملية تركت العراق مدينا للكويت بمبالغ تعويضية بلغت ٢٢ مليار دولار ، ٥٪ من عشر ايراداته النفطية، مازال يعاني دفعها . ما هي

□ عن : نيويورك تايمز

مازالت حقول النفط العشرة المنتشرة عبر الحدود العراقية الكويتية تنتظر ترسيم الحدود بين البلدين بعد اكثر من ثماني سنوات من سقوط النظام السابق. قبل كل شيء على البلدين التعاون في اصدار تشريعات لضمان المشاركة العادلة في هذه الحقول قبل البدء بعمليات استخراج النفط منها، يقول فرات الشرع عضو لجنة النفط و الطاقة البرلمانية " يمكن حل مشكلة الحقول المشتركة من خلال تطوير الآليات القانونية ".